حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

تصور للوصول إلى مجتمع مدني مستقل وفعّال

مشروع تطوير البيئة التشريعية للعمل المدني والمجتمعي في سوريا

2021

توطئة

تبدو الحاجة لوجود مجتمع مدني فاعل أكثر من ضرورة، فهو ضمن الوضع السوري شرط بقاء لمجتمعات متعبة، ولأجيال على أعتاب فقدان السيطرة على حاضرها ومستقبلها، فهو "فضاء" يمنحها مساحات غير مألوفة وترتيباً للعلاقات بعيداً عن ضغوطات المجتمع السياسي، ومهما كانت مآلات الصراع فإن سوريا بحاجة منذ الآن لمواجهة استحقاق العمل بديناميكيات جديدة تفتح مجال الإبداع والتفاعل بين السوريين، وحتى لايضيع هذا الفضاء أو يتم إساءة فهمه أو استخدامه لغايات مناقضة لطبيعته التشاركية التضمينية فإن هناك جملة من المحددات يتوجب وضعها في البداية قبل الخوض في أي تصور أو عمل يسعى لتعزيز الوجود والمساحة المدنية.

إن الدور العالي الرئيسي للمجتمع المدني هو صناعة وتيسير عملية التغيير الاجتماعي الذي يقصد به تغيير طبيعة العلاقات القائمة من كونها علاقات مستقطبة من طرف واحد (الثقب الأسود) إلى علاقات تعددية قائمة على نمط اقتصادي واجتماعي جديد.

وحتى يتبلور التغيير ويمكن التعويل عليه يجب تبني منطق تفكير قائم على الاعتراف بوجود الآخر المختلف وحقه في هذا الاختلاف، وبناء المصالح والتواصل معه ضمن مسار صناعة قرار تشاركي يجمع أصحاب المصلحة المتنوعين على قاعدة تكامل الأدوار وتنوعها، فإذا كانت الدولة هي المسؤولة عن تلبية حاجات المواطنين فإن المجتمع المدني مسؤول عن تغيير الثقافة العامة إلى ثقافة تشاركية بعيداً عن منطق الوصاية، والانتقال بالمجتمع من موقع المتلقي أو اللامبالي إلى موقع الشريك الفاعل ووقف استنزاف رأس المال البشري والفكري وتفعيله في عملية التنمية.

ولأن هذه هي أصعب المهام فمن الضروري التفكير بكيفية إظهار هوية هذه الحالة المدنية للناس، وتمايزها عن مسار العمل الحكومي الذي يملك صلاحية إتخاذ القرار من جهة ،ومسار عمل القطاع الخاص الذي يبغي الربح المادي بالأساس من جهة أخرى، ويتم ذلك سواء من خلال الرؤية أو قطاعات العمل أو الشخصيات الفاعلة تنظيراً وممارسة، ولاحقاً مساحات العمل والتأثير محلياً ووطنياً وحتى على المستوى الخارجي.

ولضمان توطين هذه الحالة واستمراريتها فمن الضرورة أيضا التأكيد على أن هذه الحالة لاتقدم نفسها كتيار سياسي أو إطار تقليدي موحد (حزب أو تيار) تسعى للسلطة أو لمواجهتها بمقدار ما تعبر عن نفسها كحالة مدنية وطنية تعددية تشكل مساراً موازياً يعمل على تصحيح ميزان الاستقطاب الحالي ، وتعبر عن تطلعات الكثير من القيادات والناشطين المجتمعيين وأصحاب الخبرة

والاختصاص في مختلف المجالات، وتخلق ديناميكيات وممكنات تفاعل وتعاون مع السلطات المحلية والمركزية على حد سواء، بهدف بناء الدولة السورية وصياغة عقد اجتماعي جديد يستفيد من دروس الماضي والحاضر ليؤسس للمستقبل.
ولا يتم هذا التصور بالرغبات فقط بل إن هناك حاجة أساسية لتمكين المجتمع المدني والعمل على وجوده وتمكينه بالموارد الكافية والممكنات، لكي يقوم بالدور المطوب وغير ذلك هو تحميل للمجتمع المدني بمسؤوليات لا يستطيع القيام بها ، وبالتالي استمرار لحالة العطالة غير المنتجة.

إن تكامل الدور الرؤيوي والخلاق للمجتمع المدني مع أدواره التنفيذية والوظيفية المتعددة عند طرحه للحلول المجتمعية، وقدرته على خلق علاقات ترابط مع مختلف الفاعلين، هو انقطة الإنطلاق التي ستمكن المجتمع السوري من تجاوز حدود الصراع والانتقال باتجاه التنمية وبناء السلام.

القسم الأول

حول حركة البناء الوطني في سوريا:

حملت حركة البناء الوطني منذ تأسيسها عام ٢٠١٥ واجب العمل على بناء الوطن والهوية السورية الجامعة، عبر تحفيز وتمكين مختلف قوى المجتمع وفقاً لقيم العدالة والشراكة والتنمية، وصولاً لتحقيق دولة المواطنة والمؤسسات والتي يحكمها عقد اجتماعي يعبر عن مجموع الإرادات الحرّة للمواطنين الذين يشاركون عبر قواهم وممثليهم بوضع الرؤى والاستراتيجيات وصناعة القرار محلياً ووطنياً.

عملت الحركة على ثلاث مسارات (الهوية والانتماء – دعم المجتمع المدني وبناء قدراته – الحوكمة) وذلك إيماناً منها بأهمية تعزيز الهوية السورية الجامعة وعوامل التماسك المجتمعي والمصالحة الوطنية، لترسيخ ارتباط السوريين بوطنهم، وتكريس الدور الفاعل للمجتمع المدني كشريك في بناء الدولة وصناعة القرارات، وتمكين الشباب وتنمية قدراتهم وتوعيتهم لدورهم في قضايا الشأن العام، إلى جانب تطوير برنامج حوكمة يناسب احتياجات السوريين بما يحقق الوصول إلى اللامركزية الإدارية الموسعة ويساهم في تمكين المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

من أهم المحطات التنفيذية والمحورية في مسار عمل وتفكير الحركة:

- تصوّر بناء: وثيقة معرفية تم تطويرها خلال المرحلة التأسيسية من حياة الحركة، تُشكّل ثمرة تفكير عميق ودراسة للسياق السوري، وطُرحت فيها رؤية الحركة وبعض تصوّراتها للمرحلة القادمة، والثوابت الواجب العمل عليها.
- ملتقى المجتمع المدني: يعد إنجاز وخطوة مهمة للمجتمع المدني في سوريا كونه الأول من نوعه؛ استهدف فعاليات مدنية متنوعة لتعمل معاً على مروحة من المحاور، تأكيداً على شراكة المجتمع المدني في صياغة الرؤى والسياسات الراهنة والاستراتيجية لسوريا.
- منصات الحوار السورية: مشروع حواري بعيد عن الأجندات الخارجية، يهدف لوضع الشأن السوري بيد السوريين أولاً، وتوفير مساحة حرة وحيادية للقاء وتبادل الخبرات والمعلومات مع طيف واسع من السوريين، تناول محاور الهوية والانتماء، شكل الحكم والدولة، الحوكمة، والمصالحة الوطنية.
- صالون بناء الثقافي: فضاء حر ومحايد لاحتضان النشاط الثقافي السوري والعالمي المتنوع بما يخدم رفع الذائقة الفنية والمعرفية وصيانة الإرث السوري المشترك.
- ملتقيات الشباب: فرصة ذهبية لحوامل تغيير شابة في سوريا لتتلقى حصة مهمة في مواضيع واختصاصات ومهارات تعزز مشاركتهم في الشأن العام، ما يساهم في أن يلعبوا دورهم المؤثر في التغيير والبناء.
- جلسة التشاركية سبيلاً للتنمية المحلية: تعد فرصة لخلق مساحة مدنية محايدة سمحت بوصول

وتقارب وجهات النظر بين الفاعلين المحليين من مجالس محلية وشخصيات مفتاحية؛ وبين الجهات الحكومية المسؤولة.

- الأربعاء السوري: مساحة تشاركية حرّة تطرح مختلف القضايا السورية الراهنة والجدلية، وتجمع الخبراء والمهتمين لتأسيس توافق سوري-سوري، لوضع تصوّر للطريق الذي سيسلكه السوريون لبناء وطنهم ومستقبلهم.
- رؤية شمل: رؤية مدنية تشكل أساس العمل للمرحلة الثانية من مسار الحركة، توضح ملامح الانتقال للمرحلة الثالثة من تاريخ سوريا عبر بناء الهوية الوطنية والعلاقات التعددية وبرنامج التنمية الوطني وفقا لمحددات الشراكة والمصالحة واللامركزية.

ساهم في الوصول لهذه المنجزات وجود خبرة إدارية بنتها الحركة على طول مسار عملها، وشبكة علاقات مدنية واسعة (ناشطين، خبراء، وكيانات)، وفريق عمل اكتسب الكثير من الخبرة والتجربة في تصميم وتنفيذ الجلسات الحوارية وورشات العمل، وفي صياغة وإعداد التقارير والدراسات.

حول مشروع تطوير البيئة التشريعية للعمل المجتمعي والمدني في سوريا

يسعى مشروع تطوير البيئة التشريعية للعمل المدني والمجتمعي في سوريا: نحو الوصول إلى رؤية بعيدة تعزز وجود المجتمع المدني وتفعل مساحة المشاركة المجتمعية، ويركز على تطوير البيئة التشريعية كمدخل أساسي لضمان هذا الوجود المدني وتثبيت مروحة أدواره المتنوعة وذلك عبر الوصول لمحددات مدنية تسمح بمعايرة القوانين الناظمة للعمل المدني لرصد الفجوة بين الواقع المطبق والواقع المأمول من خلال الخطوات التالية:

- إعداد دليل قانوني يغطي البيئة التشريعية الحالية في سوريا الخاصة بالعمل المدني والمجتمعي كمورد مرجعي لأي مختص أو مهتم.
- إعداد مجموعة من الدراسات البحثية حول قوانين واردة في هذا الدليل من قبل فريق تعمق قانوني لرفد المحتوى المختص المتاح للحقوقيين والناشطين في السياق السوري.
- تطوير ورقة اطارية تضع تصورا للمساحة المدنية ومجالاتها المتنوعة وتنظر لآلية تسمح للمختصين والمهتمين بمعايرة القوانين بناء على مجموعة من المحددات المدنية التي يجب أن تنظم النصوص القانونية المقرة للعمل المدني.
- تقديم مهارات واسعة تشمل تحليل النص ورفع الوعي بالقوانين الناظمة للعمل المدني وتحليل السياق الذي يعمل ضمنه الناشطون والكيانات المدنية.

وهو بذلك يغطي أهدافا تشمل البحث، الرصد، التطوير المعرفي، رفع الوعي، المناصرة والتحشيد. ليقدم بختام مراحله مخرجات معرفية تدعم أي مقترح او مشروع يطرح مقاربة تنفيذية مشابهة وبالتالي نموذجاً عملياً يقدم وينظر لأي خطوة جديدة على طريق الرؤية.

القسم الثاني

تصور للوصول إلى مجتمع مدني مستقل وفعَال

حول الواقع المدني السوري

فرض التطور الطبيعي للدول ومجتمعاتها بالإضافة إلى التحولات الكبرى التي شهدها القرن العشرين، مساراً لإعادة تعريف شكل وطبيعة العلاقات والمصالح التي تجمع ما بين المكونات المجتمعية المختلفة على المستويات المحلية والوطنية، وكان من الضرورة بمكان تأطير هذه العلاقات وتمثيل المصالح المتشكلة عنها، الأمر الذي أنتج أشكالاً ونماذجاً مختلفة عبرت عن النضج المجتمعي لكل بلد وظرفه التاريخي والموضوعي الذي يتحرك فيه، فمن النقابات والاتحادات إلى المبادرات المحلية الناشئة، مروراً بالتعاونيات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، شكل المجتمع المدني الحلقة الأكثر تطوراً في هذا المسار كونه جاء مستغرقاً لكل ما سبق فجمع إلى المأسسة والتنظيم، المرونة والديناميكية اللازمة لصناعة الحلول المجتمعية وتفادي الأزمات.

إلّا أنّ المشهد السوري عبر العقود السابقة أظهر واقعاً يناقض مسار التطور هذا، حيث أنّ اختزال الحراك المجتمعي وقولبته في هياكل ضيقة، حدَّ من إمكانية تطوير بنى مجتمعية جديدة تتوافق والتحولات الكبرى التي كان يشهدها الواقع السوري في الداخل والخارج، كما ساهم غياب الإرادة لخلق مساحات تعيد إنتاج العلاقات المجتمعية شكلاً ومضموناً إلى وجود مسافة واسعة بين خطط الحكومة وتوجهاتها وبين المجتمع، مما أدى لخلل مجتمعي وعطالة لعملية التنمية نتيجة غياب الحوامل المجتمعية اللازمة للانطلاق بها وتوطينها.

جاءت الأزمة السورية لتفرض ديناميكية جديدة على المجتمع السوري، وبينت هشاشة الهياكل والبنى التقليدية وما يستتبع ذلك من ضعف في التنظيم والاستجابة، في مقابل غياب أو تغييب لبنية تشريعية ومؤسساتية قادرة على استيعاب هذه الديناميكية الجديدة، التي اتسمت بالتطور والمرونة والقدرة على الاستقطاب والتوسع، الأمر الذي تسبب بضياع الكثير من الفرص و ما تراكم من خبرات وطاقات كبيرة في هذا المجال نتيجة ما قُدم من دعم و بناء قدرات لمبادرات ومشاريع، ويهدد مستقبلاً بفقدان زخم هذه الديناميكية، وفقدان أحد أهم عوامل النهوض الوطني وتحولها إلى مسارب هدر الموارد والتمويل، وذلك كنتيجة لغياب الرؤية العامة للدور المطلوب.

وبقراءة أكثر تأنيا للواقع السوري نجد تبايناً واضحاً في العوامل المؤثرة بالعمل المدني في السياق السوري المستهدف في التحليل والبحث ومن هنا تأتي أهمية النظر إلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و تحديد نقاط التأثير على الحالة المدنية ومواضعها.

فعلى المستوى السياسي لا تخفى إشكالية عدم فهم خطوط الفصل بين النشاطين السياسي والمدني، نتيجة التداخل الكبير بين المفهومين وعدم وجود وعي لنقاط الاختلاف، كما أنّ احتكار الشأن العام وتوجيه التهم الدائمة للمجتمع المدني والشيطنة كان له تأثير على النشاط والعمل المدني بشكل كبير. إلا أنّ التحديات التي واجهها المجتمع خلقت احتياجاً ضمن المناخ العام للأدوار المدنية المختلفة مما ساهم في تطور وجود مدني فاعل نوعا ما ولاسيما بعدما حظي المجتمع المدني بدعم في المسار الدولي الذي حاول المجتمع المدني موازنته نوعا ما إلا أنه بقي مؤطراً بشكل عام بأطراف النزاع.

كما ساهم الوعي المتشكل بالأدوار المدنية بتوجيه هذه الحالة نحو التفكير وطنياً ومحليّاً واستثمار الموارد المتوفرة في ظل تردي الواقع الاقتصادي نتيجة الحرب والإجراءات أحادية الجانب والحصار الاقتصادي، والتي شكلت ضغطاً كبيراً على المجتمع والقوى الفاعلة. وبدأ المجتمع المدني يفرز حالات جديدة أثبتت فاعليتها في تعزيز دائرة المشاركة في عملية التنمية وباتت تشكل شريحة فاعلة راحت تخلق مساحات جديدة خاصة بها محاولة كسر خطاب الكراهية ،وتغيير الصورة النمطية عن العمل المجتمعي منطلقة باتجاه التنمية والتماسك المجتمعي، مستثمرة أيضاً الفضاءات الجديدة التي أتاحها التطور التكنولوجي والمنصات الالكترونية لتمكين حضورها وتوسيع دائرة وصولها.

بالإضافة لذلك واجه العمل المدني تحديات قانونية أثرت على مساحاته وأدائه فرغم وجود العديد من الخطط والدراسات ومشاريع القوانين، التي كانت تؤشر لتوجه جديد في هذا المجال، لكنها بقيت حبيسة مراكز اتخاذ القرار، ولم تأخذ طريقها إلى التنفيذ، وهذا ما أبقى العمل المدني محكوماً بشبكة من القوانين المترهّلة التي أضعفت دوره وقيدت من إمكانياته. ولكن هذا لا يعني أن مجرد تطوير القوانين يكفي للاستجابة لهذه التحديات، فالقوانين القديمة ليست سيئة بالمطلق، وهي تحوي عدداً من المساحات الإيجابية، ولكن عدم المعرفة القانونية والوعي بالأدوار المدنية التي من المفترض أن تحميها هذه التشريعات هو الذي خلق الفجوة الكبيرة بين القانون والتطبيق، فالنص

الداعم بدون وجود رغبة جادة بالتفعيل وحوامل مجتمعية مقتنعة به يجعلنا نقع في فخ قانون الأحزاب التي أثبتت التجربة أن مجرد وجود الأحزاب وفقا للقانون الجديد لم يكن مؤشراً كافياً على الفاعلية الحزبية في البلاد.

ولايغيب العامل البيئي عن التحليل فالكوارث التي مرت بها البلاد من حرائق وغيرها وتخريب البيئة نتيجة الاعمال العسكرية حفزت عددا من الناشطين للعمل، ويمكن القول أنه رغم قلة المنظمات البيئية المتواجدة وفقدان خطة للعمل البيئي المدني إلا أنه لايمكن نكران وجود توجه جديد -مايزال خجولاً– يضع السياق البيئي نصب عينيه للعمل في المرحلة القادمة.

ختاماً، نجد بأنه لابد من الاعتراف أن هناك اليوم نواة لمجتمع مدني وتعبيراته تمارس نشاطها، تُؤثر وتتأثر محلياً ووطنياً ودولياً. ولأن السياسات العامة والتشريعات والقوانين لم تعد كافية لتطور هذه النواة، والحوامل المجتمعية ليست جاهزة بعد للمضي في مسار التطوير، كما أن هذا القصور التشريعي والمعرفي يترافق - إنْ أمكن القول - مع ضعف الاهتمام من قبل الحكومة والمنظمات القادرة على توظيف خبرتها الكبيرة عالمياً، بالتعامل مع منظمات المجتمع المدني، للدفع باتجاه خلق بيئة محفزة وداعمة للعمل المدني في سوريا، كانت الحاجة الملحة للانطلاق بعمل متكامل قانوني معرفي يحمل رؤية واضحة لتطوير حقيقي وواقعي للبيئة التشريعية الناظمة للعمل المدني في سوريا، ورفع للوعي بالأدوار التي يمكن ان يقوم بها المجتمع المدني في عملية التنمية بكل أبعادها، ويضمن استدامته وتعظيم الأثر المتحقق، ويعزز من أدواره الوظيفية الجديدة في التخطيط والتنظيم والتقييم والرقابة والاستدامة، مرسخا دوره كفاعل أساسي في عملية التنمية بكل أبعادها.

الرؤية

لبناء رؤية مشتركة لابد من التفكير برؤية توافقية واضحة ومحددة تُثبت وتُعزز دور المجتمع المدني كشريك حقيقي في التخطيط والتقييم له كيانه وقراراته المستقلة ،وعليه كانت رؤيتنا

"مجتمع مدني مستقل وفعال"

الغايات

- أولاً: بيئة تشريعية ملائمة:

تدارك القصور الحاصل في تطوير البيئة التشريعية الناظمة للعمل المدني، من خلال التأسيس على الوعي المتشكل على مستوى الحكومة والمجتمع والمنظمات الدولية، والدروس المستفادة من قراءة الواقع وتحليله، للمناصرة وحشد كافة الأطراف الفاعلة في جهد جماعي موجه لإعادة إنتاج بيئة تشريعية معاصرة، تطلق العنان لحراك مجتمعي متنوع، واعٍ، و منظم يعمل على تجاوز المشاكل البنيوية التي عانى منها المجتمع المدني طويلاً، ويحافظ في الوقت نفسه على ما تم مراكمته من إنجازات وخبرات على مستوى الأفراد والمؤسسات.

- ثانياً: بيئة سياسية تضمن وجود العمل المدني واستقلاليته:

تهيئة البيئة المواتية لعمل المجتمع المدني وخلق توافقات على أهمية تفعيل دور المجتمع المدني كحامل مهم من حوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والمناصرة وحشد كافة الأطراف الفاعلة في جهد جماعي موجه لتفعيل أدوات الحوكمة الرشيدة في كافة المستويات الإدارية وتعزيز قيم المواطنة وضمان استقلالية الكيانات المدنية وعدم تحميلها أية أجندات سياسية.

- ثالثاً: مساحات أوسع للعمل المدني:

رفع الوعي الحكومي والمدني والمجتمعي تجاه مروحة الأدوار الوظيفية المختلفة للمجتمع المدني بتعريفه الواسع، والبيئة القانونية والمؤسساتية و ما تتضمنه من مساحات عمل وأشكال التراخيص المختلفة وممكناتها وإجراءات تنفيذها، وتعزيز القيم المدنية التأسيسية العدالة – التضامن الإنساني، المساواة، الشفافية، المساءلة الذاتية، التنوع والتعددية، التشاركية.وصولا لتثبيت وتعزيز دور المجتمع المدني كشريك في صياغة القوانين والسياسات والحل إلى جانب المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

التشاركية والتكاملية بين الغايات

إن **التوازن والتكامل والانسجام** بين مسارات تحقيق هذه الغايات يتحقق **ضمن** بيئة عمل **تشاركية** بوجود **جهود منسقة ومرونة عملياتية** في التحرك بين المسارات الثلاث **ومتابعة وتقييم** للتقدم والانجاز في كل منها بالمقارنة مع مؤشرات الإنجاز.

مروحة الأدوار والكيانات

تقسم الأدوار المدنية إلى مستويين : أدوار عالية(بنيوية) وأدوار وظيفية تتعلق بموضوع عمل الكيانات والمساحات المدنية والمجتمعية. تعمل الأدوار العالية، المشتركة بين الكيانات والفعاليات المدنية، على المجتمع ككل من خلال بناء الهوية التشاركية للمجتمع ، وصنع آليات التوافق الاجتماعي، وصولا لتحقيق التغيير الاجتماعي عبر تعزيز ثقافة المشاركة.

أما مروحة الأدوار الوظيفية فتتنوع وفقا للقضايا وأنواع العمل التخصصي التي يقوم بها، فإلى جانب تقديم الخدمات يشكل المجتمع المدني مصدرا مهما للمعلومات لكل من المجتمع والحكومة ،والتي على أساسها يمكنه القيام بدوره الرقابي للسياسات والإجراءات الحكومية، والمناصرة لتقديم سياسات بديلة للحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى. ويتم القيام بهذه الأدوار عبر مروحة واسعة من الكيانات المدنية التي يمكن تصنيفها وفقاً لمايلي:

- العمل المدني المجتمعي غير الربحي: ويتضمن عمل المنظمات والجمعيات غير الحكومية وغير الربحية وغير الحزبية التي تمارس نشاطات الشأن العام كتقديم خدمات (ثقافية، تنموية، خيرية).
- الدفاع عن مصالح الأعضاء: ويتضمن عمل النقابات والاتحادات والغرف والتي هي أطر تنظيمية تضم العديد من فئات الشعب وتكون أقرب إلى كونها غير حكومية، وتمارس نشاطات مجتمعية ربحية أو غير ربحية، ولكنها تسعى بالدرجة الأولى إلى الدفاع عن مصالح أعضائها كالنقابات المهنية أوالاتحادات الصناعية أو الحرفية أو الاتحادات التعاونية.
- العمل المدني المجتمعي المولد للدخل: ويتضمن الكيانات غير الحكومية التي تقدم خدمات مجتمعية ولكن تحقق عائداً من خلال تلك النشاطات وتقسم إلى قسمين: العمل المدني والمجتمعي التعاوني ويتضمن كيانات تطبق النهج التعاوني حيث يكون لأعضاءها تطلعات مشتركة لتلبية احتياج (اقتصادي - اجتماعي) تتحقق من خلال ملكية جماعية للتعاونية ضمن أطر محددة تسعى من خلاله لتحقيق توزيع عادل للأرباح كالتعاونيات الاستهلاكية، والعمل المدني الربحي دون أن تسعى بشكل أساسي ومباشر إلى الربح كالشركات المدنية و المراكز التدريبية.

- تعزيز المشاركة بالشأن العام: وتتضمن الأعمال والممارسات التي تقوم بها المنظمات والهيئات التي يكون مجال عملها مرتبطاً بالشأن العام للمواطنين بمفهومه الواسع ويكون الهدف من نشاطاتها تهيئة وتعزيز قدرات المواطنين للمشاركة في صنع القرار مثل مساحات المشاركة المجتمعية ضمن قانون الإدارة المحلية و جمعية حماية المستهلك أو اتحاد شبيبة الثورة واتحاد الطلبة أو فرق الكشافة.

مسطرة المحددات والمبادئ

تشكل مسطرة المحددات والمبادئ، (وفقا للقيم والأدوار) والتي تم التوصل إليها بعد تحليل الواقع والقوانين الموجودة، جسر العبور بين الواقع الحالي للعمل المدني قانونياً وعمليا وبين الواقع المأمول الذي يستطيع المجتمع المدني فيه أن يحقق الأدوار العليا والوظيفية المطلوبة منه.

- الوجود والإنشاء:
  - الاعتراف بوجود المجتمع المدني في الدستور والقوانين الناظمة.
  - يقوم العمل المدني على مبدأ الإرادة الحرة للأشخاص وعلى حرية وطوعية الانخراط في أنشطة النفع العام.
  - وجود مرجعية تنسيقية بين الجهات المرجعية أو الوصائية على الكيانات المدنية.
  - اعتماد مبدأ الإخبار في التأسيس وتعديل الغايات.
  - إجراءات إدارية تتسم بالسرعة والسهولة وقلة التكاليف.
  - يكون الحل بموجب حكم قضائي نهائي ولايخضع لمجرد السلطة الاستنسابية للجهة الوصائية.
  - البنية التشريعية متوافقة مع الاحتياجات المجتمعية.

    القوانين المحلية متوائمة مع الاتفاقيات الدولية.

    ترسيخ ثقافة التعددية عبر استثمار رأس المال المجتمعي كشريك في عملية التنمية.
  - رفع الوعي بالدور المدني وتحديد صورة ذهنية إيجابية للمجتمع المدني.
- تثبيت الأدوار العليا للمجتمع المدني:
  - تعزيز الدور الرقابي للمجتمع المدني مجتمعياً وقضائياً ومالياً وإعلامياً.
  - ضمانة دستورية تثبت دور المجتمع المدني في قضايا الشأن العام.
  - تحقيق دور الوسيط الفاعل بين المجتمع والحكومة.
  - الدور المركزي للمجتمع المدني في بناء التوافق الاجتماعي.
  - تفعيل الدور التخطيطي الاستراتيجي لموائمة السياسات العامة والتشريعات والقوانين لتطور المجتمع واحتياجاته.
  - ضمان حق الوصول للبيانات والمعلومات.

- الاستقلالية:
  - اعتماد مبدأ الرقابة اللاحقة على العمل المدني وبالقيام بالأنشطة وفقا لمبدأ الإخبار وليس الموافقة المسبقة، وذلك ضمن إطار زمني مناسب.
  - تحدد الرقابة بالغاية منها.
  - إيجاد هيئة مستقلة تدعم العمل المدني يكون أعضاؤها منتخبين من المجال المدني، تعمل على تحقيق التكامل والترابط بين أدواره، وحل النزاعات وديا بين كياناته.
  - فك الارتباطات الحزبية عن النقابات والاتحادات والغرف وكل النشاط المدني والمجتمعي.
  - الرقابة الحكومية المسبقة على عمل المنظمات الدولية ومشاريعها.
  - عدالة الفرص لمؤسسات المجتمع المدني بتلقي التمويل من المنظمات الأجنبية العاملة في سوريا بعد إقرار مشاريعها وفقا للقوانين وبأقل تعقيدات إدارية.
  - مصادر تمويل متنوعة حكومية ومجتمعية لكيانات المجتمع المدني بمنهجية متوازنة.
  - تعزيز الإيرادات الداخلية للكيانات المدنية.
  - إحداث غرف محاكم مختصة بقضايا ومنازعات المجتمع المدني.
- حوكمة العمل المدني:
  - تطوير نظم حوكمة مرنة ومتدرجة لمنظمات المجتمع المدني تتضمن: نظام داخلي محوكم، وتوصيف للمهام والوظائف، مدونة سلوك وقيم، ما يضمن تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمحاسبة.
  - إيجاد دليل يحدد عمل وشكل الكيانات المدنية "دليل إلكتروني مثلاً".
  - إنتاج أدلة ومدونات تدريبية ومعرفية.
- الشراكة - المشاركة– التشاركية:
  - تعزيز المشاركة في مسار صنع القرار وتحديد الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني.
  - اعتماد التشاركية بين الحكومة والمجتمع المدني في تنفيذ خطط التنمية.
  - تعزيز الشراكات بين كيانات المجتمع المدني.
  - التأكيد على الدور الفاعل للمرأة والشباب ضمن الكيانات المدنية وكل الفئات الأكثر ضعفاً.
  - تفعيل الدور التشاركي مع المجالس المحلية في عملية التنمية.
  - تطوير التكامل والشراكة بين المجتمعي والربحي والقطاع الخاص والإدارة المحلية.

خاتمة

لايمكن لهذا التصور أن يتحقق إلا بالعمل الجاد والدؤوب والتواصل الفعال مع أصحاب المصلحة بغية تأمين أوسع مروحة مجتمعية تتبنى غايات التصور وأهدافه وتعتبره جزءاً أساسياً من منظومة عملها وقيمها . والتوجه الأساسي يجب أن يكون للفواعل المدنية نفسها، برفع وعيها بالأدوار المدنية العليا وإغلاق الفجوة الوهمية بين الشكل التقليدي للمجتمع المدني والأشكال الجديدة وذلك بناء على منظومة القيم والغايات المشتركة، والتركيز على تعظيم الدوافع الخيرة للالتقاء، وتوضيح الأدوار والمصالح بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمعارف وبناء القدرات، فتجميع القوى المدنية هو السبيل لتثبيت الدور المدني كجزء من عملية التطوير.

ويمثل تقاطع المصالح بين المدني وجهة الإدارة محليا ووطنيا حجر الأساس في بناء الشراكة بينهما. فالمدني قادر على حمل جزء من الأعباء عن الحكومة بل وحتى تنفيذها بطريقة تراعي الحساسيات المجتمعية المختلفة بينما يشكل الحكومي رافعة ودعامة للوجود المدني التي بدونها يبقى يعمل على مستوى المبادرات المتفرقة قليلة الأثر. أما الوصول للشراكة فيتم عبر خلق شراكات بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية وأجهزة الإدارة المحلية، والعمل على نشر ثقافة المشاركة واستهداف صناع القرار بجلسات حوارية والخروج بوثائق يمكن نقلها ودراستها مع مستويات صنع القرار.

ولايجب أن يغيب عن البال بناء المصلحة مع القطاع الخاص وقراءة التحولات في النظرة التقليدية له كمجرد ممول للأنشطة المدنية، فالقطاع الخاص المتعب نتيجة سنوات الحرب بدأ مؤخراً ينظر للمجتمع المدني كمزاحم له على الساحة في تنفيذ المشاريع التنموية، نتيجة للدعم الذي تحصل عليه منظمات المجتمع المدني. لهذا من الضروري العمل على إزالة الصورة النمطية لمؤسسات المجتمع المدني وتصحيحها، والتوضيح له أنه بحاجة إلى إنشاء فعاليات مشتركة بناء على مصالح مشتركة، والتأكيد على المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ، وكذلك الاستفادة من انتشار منظمات المجتمع المدني التي يمكنها تقديم دراسات واستبيانات للخاص قد يكون بحاجة لها.

في النهاية الأفعال وليس الاقوال هي مفتاح القبول المجتمعي وكلما عزز المجتمع المدني بكياناته وأدواره المختلفة من أثره المجتمعي في تحقيق التنمية وبناء السلام ، ومن قيمته المضافة في استدامة عملية التنمية وتوطينها كلما استطاع كسب ثقة اللاعبين وأصبح جزءا طبيعا من النسيج المجتمعي وليس مجرد ظاهرة صوتية أو كيانات نائمة تشكل عبئاً على المجتمع بدلاً من تحقيق نهضته المرجوة.

حركة البناء الوطني

NATION BUILDING MOVEMENT

Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque

Al-Jahezz,Damascus,Syria

Tel: +963113330665

Mob: +963968555373

www.nbmsyria.org